موقف سكان الأرياف من الإصلاحات الدستورية والإدارية بالإيالة التونسية ما بين (1857-1868)

The position of rural residents on constitutional and administrative reforms in Tunisian Jainism Between (1857-1868)

1-بعلي صالح*، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) مخبر الدراسات التاريخية والانسانية
s.baali@univ-djelfa.dz
2-قاصري محمد السعيد، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)
Mohamedsaid.kasri@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/02 تاريخ القبول: 2024/10/25 تاريخ النشر: 2024/12/17

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكاليتين رئيسيتين، تتمثلان في تحليل مضامين النصوص القانونية الإصلاحية الواردة في عهد الأمان لعام 1857 ودستور الدولة الصادر عام 1861، إضافة إلى استقصاء موقف سكان المناطق الريفية من هذه الإصلاحات في الإيالة التونسية. ولمعالجة هاتين الإشكاليتين، قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول السياق التاريخي والأوضاع العامة في تونس خلال فترة حكم محمد باي (1855-1859) والصادق باي (1859-1881)، والتي تميزت بأزمة اقتصادية حادة وتزايد الضغوط الخارجية وتفاقم الديون وارتفاع الضرائب على الفلاحين وملاك الأراضي. أما المحور الثاني، فيحلل أهم النصوص التنظيمية الواردة في عهد الأمان ودستور الدولة. بينما يدرس المحور الثالث موقف سكان الأرياف من الإصلاحات، مع التركيز على انتفاضة علي بن غذاهم من قبيلة ماجر، والتي اعتبرت أكبر حركة احتجاج شعبية شملت جميع أنحاء البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتستند الدراسة إلى مصادر ومراجع موثوقة لإثراء التحليل والنتائج.

كلمات مفتاحية: إصلاحات دستورية، إصلاحات إدارية، الإيالة التونسية، سكان الأرياف، انتفاضات شعبية.

*-المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to address two main issues, namely analyzing the contents of the reform legal texts that are found in the Al-Amman Pact of 1857 and the Constitution of the State issued in 1861, in addition to exploring the attitudes of rural inhabitants towards these reforms in the Tunisian Province. To address these issues, the study is structured into three chapters. The first chapter delves into the historical context and general conditions in Tunisia during the reign of Muhammad Bey (1855-1859) and Al-Sadek Bey (1859-1881), which was characterized by a severe economic crisis, increasing external pressures, worsening debts, and rising taxes on farmers and landowners. The second chapter analyzes the most important regulatory texts during the Al-Amman Pact and the State Constitution. While, the third chapter examines the rural population's attitudes towards the reforms, focusing on the uprising of Ali Ben Ghedhahem from the Majer tribe, which was considered the largest popular protest movement that encompassed all parts of the country in the second half of the nineteenth century. The study relies on reliable sources and references to enrich the analysis and findings.

Keywords: Constitutional reforms, administrative reforms, Tunisian Province, rural inhabitants, popular uprisings.

المقدمة:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهدت الإيالة التونسية تحولات سياسية وإدارية كبيرة. وقد واجهت هذه التحولات، التي شملت محاولات لإدخال الحكم الدستوري، تحديات اقتصادية وتأثيرات متزايدة من القوى الأجنبية[1]. وفي هذا السياق، صدر عهد الأمان عام 1857 ودستور الدولة عام 1861 في

[1] United States Marine Corps. (2004). Tunisia study (MCRP 3-25E). https://www.marines.mil/Portals/1/Publications/Tunisia%20Study_1.pdf

محاولة لإرساء نظام ملكي دستوري يقسم السلطة بين السلطة التنفيذية ومجلس كبار[2]. إلا أن قضايا مثل غياب التمثيل الوطني، والمحسوبية في التعيينات، وعدم الرضا عن الضرائب أدت إلى اضطرابات شعبية وتعليق الدستور في نهاية المطاف عام 1864.

بحلول عام 1864، غرقت تونس في أزمة اقتصادية بسبب سياسات حكومة خير الدين مصطفى خزندار، حيث أدت عوامل مثل تدهور العملة وسوء المحاصيل والمجاعات والأوبئة إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، مما أدى إلى إفلاس تونس بحلول عام 1868[1]. كما لعبت المصالح والضغوط الأوروبية المتزايدة، لا سيما من فرنسا وبريطانيا، دورًا في التأثير على الإصلاحات السياسية في تونس خلال هذه الفترة[3]

تعكس هذه التطورات فترة اضطراب في تونس، تميزت بمحاولات التحديث والتحديات الاقتصادية وتأثير القوى الأجنبية على الهياكل السياسية والإدارية للبلاد [1.2.3]

ونتيجة لذلك فقد شهدت الإيالة التونسية محاولات جادة للإصلاح السياسي والإداري، حيث سعت الحكومات الحاكمة آنذاك إلى تحديث المؤسسات الدستورية والإدارية في مواجهة التحديات الاقتصادية والضغوط الأجنبية المتزايدة. ومن أبرز هذه الجهود الإصلاحية، صدور عهد الأمان عام 1857 ودستور الدولة عام 1861 اللذين حاولا إرساء قواعد لنظام حكم دستوري. إلا أن هذه الإصلاحات واجهت ردود فعل متباينة من مختلف شرائح المجتمع التونسي، لا سيما سكان المناطق الريفية الذين تأثروا بشكل مباشر بالتغييرات المقترحة في النظم الضريبية والإدارية والعسكرية

هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على موقف سكان الأرياف من الإصلاحات الدستورية والإدارية في الفترة 1857-1868، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وردود الفعل الشعبية تجاهها، مع التركيز بشكل خاص على انتفاضة علي بن غذاهم باعتبارها أبرز حركة احتجاجية ريفية خلال تلك

[2] Council of Europe. (2012). Situation in Tunisia. https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-EN.asp?fileid=18956&lang=en

[3] Tuncer, N. (2020). Patterns of higher education development: Turkey and Tunisia in a comparative perspective (Publication No. 10091719) [Doctoral dissertation, UCL (University College London)]. UCL Discovery. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10091719/1/Tuncer_19022020_UCL%20Repository.pdf

الحقبة. وتستند الدراسة إلى مجموعة من المصادر والمراجع التاريخية الموثوقة للكشف عن الأسباب والدوافع وراء مواقف سكان الريف، ودور الضغوط الخارجية في عملية الإصلاح، فضلاً عن تقييم آثار هذه التطورات على المشهد السياسي والاجتماعي في تونس آنذاك.

الخلفية التاريخية:

قبل منتصف القرن التاسع عشر، كانت الإيالة التونسية تحكم بنظام استبدادي تقليدي حيث كان الباي يمارس سلطة مطلقة، وكانت الإدارة والنظام القضائي بحاجة ماسة إلى التحديث. الاقتصاد التونسي كان يعتمد بشكل كبير على الزراعة، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تعيش في الأرياف وتعاني من الفقر والضرائب الثقيلة.

بدأت الإيالة التونسية تحت ضغط القوى الأوروبية المتزايد التي كانت تبحث عن فرص للتوسع الاستعماري في شمال أفريقيا. هذا الوضع حفز القيادة التونسية على البحث عن طرق لتحديث الدولة وجعلها قادرة على مواجهة التحديات الخارجية. كان من بين الدوافع الرئيسية للإصلاح الرغبة في تجنب السيناريوهات التي واجهتها دول أخرى تعرضت للاستعمار.

عهد الأمان في عام 1857 والدستور التونسي الصادر في عام 1861 كانا محاولتين جادتين لإدخال تغييرات سياسية وإدارية. كان الهدف منهما تقييد سلطة الباي وإدخال مفهوم الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين. ومع ذلك، هذه الإصلاحات واجهت مقاومة من داخل النخبة الحاكمة وأيضاً من السكان الذين لم يشعروا بتحسن ملموس في ظروفهم الحياتية.

انتفاضة علي بن غذاهم في عام 1864 كانت استجابة مباشرة للأعباء الضريبية الجديدة والإصلاحات الإدارية التي فُرضت على سكان الأرياف. كانت الانتفاضة تعبيراً عن الاستياء العميق من النظام وأسلوب الحكم، وأظهرت الفجوة الواسعة بين الطموحات الإصلاحية للحكومة

تطرح القضية المحورية للإصلاح في القرن التاسع عشر، سواء في الشرق أو الغرب الإسلامي، السؤال الأساسي: **"لماذا تقدم الأوروبيون وتأخر المسلمون؟"**. هذا الإصلاح، الذي استلهم من التفكير في الأخطاء والفساد الناشئ عن استبداد الدولة وسيطرتها، كان مدفوعًا أيضًا بالإقرار بأهمية التجديد والاجتهاد ضمن الإطار الشرعي الإسلامي بما يتوافق مع ظروف العصر واستيعاب المعرفة الأوروبية. في هذا السياق، لعب القناصل الأوروبيون دورًا محوريًا في الإيالة التونسية، حيث عملوا على تسريع وتيرة الإصلاحات وتوجيهها نحو دعم النموذج الاقتصادي الرأسمالي. وتجمع الروايات الإصلاحية في تونس خلال القرن التاسع عشر على أن أساس الإصلاح والتقدم يرتكز على عنصرين رئيسيين:

-رفض الاستبداد في السياسة من خلال العمل على تقييد سلطة الباي.

-رفض التحجر الفكري من خلال إصلاح المؤسسة التعليمية التقليدية (جامع الزيتونة) من ناحية وإنشاء مؤسسات تحديثية جديدة.

من بين التحديثات الهامة التي شهدتها الفترة: "عهد الأمان" في عام 1857، و"دستور 1861"، واللذان مهدا الطريق لتوقعات جديدة بشأن إمكانية تقليص سلطات الباي وتمكين الحريات الفردية والإرادة الجماعية في إدارة الشؤون العامة واتخاذ القرارات المهمة. إلا أن موقف سكان الأرياف، الذي تجلى في انتفاضتهم ضد السلطة المركزية في عام 1864 بقيادة علي بن غذاهم من قبيلة ماجر التونسية، قدم دليلاً واضحًا على العقبات التي واجهت الإصلاحات الدستورية والإدارية في الإيالة.

تثير هذه النقاط سؤالاً محورياً: **هل تعد انتفاضة علي بن غذاهم في عام 1864 ضد السلطة المركزية، بمثابة مؤشر واضح على فشل الإصلاحات السياسية والاقتصادية؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه سنتطرق إلى الموضوع وفق العناصر التالية:

1. **مفهوم الإصلاح في الفكر العربي الإسلامي الحديث.**
2. **الأوضاع العامة بالإيالة التونسية ما بين 1855-1859.**
3. **أهم النصوص التحديثية بالإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر.**

أ. عهد الأمان 1857.

ب. دستور الدولة 1861.

4. **موقف سكان الأرياف من الإصلاحات وإعلان الانتفاضة**

(انتفاضة على ابن غذاهم 1864م)

1.مفهوم الإصلاح في الفكر العربي الإسلامي الحديث:

الإصلاح لغة: جاء في لسان العرب المحيط لابن منظور في مادة ص/ل/ح، صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا، فهو صالح وصليح والجميع صلحاء وصلوح.

والصّلاح ضد الفساد، وورد في النص القرآني بخصوص جمع صالح "صالحون"، ففي الآية (11) من سورة الجن" وأنا من الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا" وأصلح الشيء بعد فساده: أقامهُ.

فالإصلاح: هو تقويم الفساد وإزالته، وفي النص القرآني ما يجلي هذا المعنى إذ جاء في سورة الأعراف الآية142 " وقال موسى لأخيه هارون أخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبل المفسدين".

ومصطلح الإصلاح صيغ وتشكل في فضاء ثقافي عربي إسلامي، وهو فضاء ديني في وجهته الغالبة وأن صياغته تمت على يد لفيف من الإصلاحيين نسبة كبيرة منهم من علماء المؤسسات الدينية التقليدية العريقة كجامع الأمويين بسوريا وجامع الزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب وجامع الأزهر بمصر[4] ومن بين كبار أعلام الإصلاح بتونس من الجيل الأول محمود قبادو(ت 1871)، إبراهيم الرياحي(ت1850)، أحمد ابن الضياف(ت1874)، خير الدين التونسي(ت1890)، الجنرال الحسين(ت1887)، سالم بوحاجب(ت1924)، محمد بيرم الخامس(ت1889).

ويساعد على فهم الشحنة الدلالية الدينية للمصطلح النابعة من المرجعية القرآنية، دون إغفال محاولات عرفها القرن التاسع عشر عملت على بناء تصور مدني للإصلاح، لم يقفز على الديني ولا قطع معه، ولكنه انفتح بلا حرج أو مواربة على الحداثة أفكاراً وأنظمة، لا سيما مع رجال الدولة ورجال المؤسسة العسكرية من رجال الإصلاح كخير الدين باشا[5] والجنرال الحسين[6].

2-الوضع الاقتصادي المزري بالإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر.

لقد كانت الخيارات الاقتصادية التي انتهجها البايات الحسينيون خلال القرن التاسع عشر(1814-1868) مهزوزة من حيث التصور والممارسة، حيث كان الفساد المالي ثم الضرائب المجحفة ثم التداين الأجنبي المالي المجحف، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت غطاء تحديث المؤسسات الاقتصادية العجفاء ساقت البلاد نحو التدهور الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، ولقد حاول رجال الإصلاح توصيف هذا الوضع المتردي، وهذه الخيارات الاقتصادية المعتمدة التي قادت البلاد نحو الإفلاس المالي[7]

---

[4]- جمال الدين دراويل: الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس: حدود النظر والعمل ، ط1 ، مؤسسة GLD، تونس ، 2001 ،.ص11.

[5]-خير الدين باشا : مصلح تونسي، شركسي الأصل ولد سنة 1822، يلقب بأبي النهضة التونسية.

[6]-الجنرال الحسين : عسكري وإصلاحي ورجل دولة تونسي من أصب شركسي بيع صغيراً بأسواق الرقيق بإستانبول لمبعوث حسين باي تونس (ت1835) الذي جلبه إلى البلاط الحسيني، التحق بالمدرسة العسكرية ببباردو سنة 1840 حيث تتلمذ على يد الشيخ سالم بوحاجب، تقلد عدة مناصب فالدولة فصار أمير الأمراء في عهد أحمد باي ثم رتبة اللواء في عهد محمد باي، للمزيد أنظر : سالم الحامدي

[7]- سالم الحامدي : الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن 19 ، ط1 ، مؤسسة ، تونس، ص1392.

1-2. توصيف ابن أبي الضياف للوضع الاقتصادي المتردي بالإيالة:

قام أحمد بن أبي الضياف، من خلال تجربته الطويلة داخل قصور البايات الحسينيين، بتوصيف الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية بالإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر وما آلت إليه الأوضاع تدريجيا حتى وصلت إلى قمة الانهيار والمديونية والإفلاس النهائي في عهد محمد الصادق باي(1855-1859) و استعرض أهم المراحل الاقتصادية التي أدت إلى الخراب الاقتصادي والاجتماعي نتيجة سوء تصرف البايات الحسينيين جميعهم تقريبا خلال القرن التاسع عشر نتيجة الخيارات الاقتصادية التي انتهجوها تباعا، والتي آلت بالإيالة التونسية إلى ما آلت إليه[8]

حيث تعاقب على حكم هذه الإيالة ستة بايات حسينيون ينحدرون بالوراثة من نفس العائلة وهم على التوالي:

الجدول 01: البايات الحسينيون في الإيالة التونسية (1814-1882)

الباي	فترة الحكم	أبرز الإنجازات
محمود باي	1814-1824	تعزيز الاستقرار
حسين باي	1835-1837	استمرارية الحكم والحفاظ على استقرار الإيالة في فترة مليئة بالتحديات
مصطفى باي	1837-1855	إدخال إصلاحات إدارية وعمرانية
أحمد باي	1837-1855	تحديث الجيش والإدارة
محمد باي	1855-1859	دور انتقالي في مرحلة الإصلاحات
محمد الصادق باي	1859-1882	إصدار عهد الأمان والدستور التونسي في 1861

تبلورت أزمة اقتصادية في الإيالة التونسية منذ عام 1818 تحت حكم محمود باي وحسين باي، تميزت بتدهور قيمة العملة نتيجة سياسات مثل خلط الفضة بالنحاس، وسياسة الاحتكار التجاري الدولة، مما أسهم في تفاقم الوضع الاقتصادي. هذا الوضع تفاقم بسبب الإسراف في النفقات الحكومية، وتبذير الثروات على البذخ والفساد المالي. على النقيض، اتخذ مصطفى باي مسارًا مغايرًا مركزًا على الحفاظ على الموارد وتبني سياسة الاعتدال الاقتصادي. [9]

أحمد باي اعتمد سياسة اقتصادية ترتكز على فرض ضرائب باهظة وزيادة الأعباء المالية على المواطنين، مع توجيه الإنفاق الحكومي المفرط نحو تعزيز القوة العسكرية، الأسلحة، القصور، والزينة

[8]-سالم الحامدي : نفس المرجع، ص1393.

[9]-سالم الحامدي ، المرجع السابق ، ص1395.

الملكية، بالإضافة إلى الاستثمار في بناء المؤسسات الاقتصادية والمصانع تحت شعار التحديث والتطور لمواكبة الغرب.[10]

بين 1859 و1868، تدهور الوضع المالي في الإيالة التونسية تحت حكم محمد باي وخلفه محمد الصادق باي، مدفوعًا بسعيهما لمحاكاة التطورات الغربية وتبنيهما لإصلاحات مثل تجديد البنية التحتية وإصدار عملة ذهبية، مما زاد من الديون. تحت قيادة محمد الصادق باي، الذي أصدر دستور 1861، شهدت البلاد زيادة في الضغوط الضريبية، مما ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية.[11]

2-2. وصف خير الدين باشا التونسي للفساد المالي داخل الإيالة:

خير الدين باشا التونسي وجه نقده إلى مصطفى خازندار، الوزير الأكبر، محملًا إياه مسؤولية الفساد المالي الذي شهدته الإيالة التونسية. استمر هذا الفساد لمدة 38 عامًا بدءًا من تولي خازندار الوزارة في 1837، حيث استغل سلطته وعلاقاته مع البايات لنهب ثروات البلاد. خير الدين يذكر في مذكرته "....**لقد اشترك لتحقيق مورد لمرابيح طائلة مع أمير الأمراء محمود بن عياد الذي حصل على لزمة كل مداخيل ومصاريف حاجيات الدولة... ففي مسألة الحاجيات ارتفعت الخسائر المزعومة إلى عشرة ملايين فرنك، واضطر بن عياد إلى التقدم بدعوى أمام المحكمة الإبتدائية للسين(بفرنسا) ضد مصطفى خازندار لاسترجاع خمسة ملايين من الفرنكات، وهي نصيبه من الخسائر المذكورة .... فوقع إشعار الحكومة التونسية رسميا بقرار المحكمة عن طريق قنصل العام راجية منه إبلاغ مصطفى خازندار بذلك.**[12]

خير الدين باشا ينسب في مذكراته ضعف الاقتصاد التونسي إلى مصطفى خزندار ومعاونيه، محمود بن عياد ونسيم شمامة، متهمًا إياهم بنهب المال العام. يوضح أن خزندار، عبر إلغائه للمجالس الرقابية، أصبح بلا رادع، مستغلًا منصبه دون خوف من المحاسبة".[13]

خير الدين يسلط الضوء في مذكراته على تفاقم ديون الإيالة التونسية منذ 1863، حيث استدانت نحو 35 مليون فرنك من بنك أرلانجي، بالرغم من احتياجها لـ20 مليون فرنك فقط لسداد ديونها العامة. خلال 1865 و1866، أضيفت قروض بقيمة 9 ملايين فرنك، بجانب قرض آخر قدره 25

---

[10]-سالم الحامدي ، المرجع نفسه ، ص1356.

[11]-سالم الحامدي ، المرجع السابق ، ص1396.

[12]-خير الدين التونسي : مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب العربي التونسي، ... الثقافة والمحافظة على التراث-بيت الحكمة – تونس2008، ص272.

[13]- المصدر نفسه، ص280.

مليون فرنك من بنك أرلانجي وآخرين في 1865، لتصل الديون إلى 69 مليون فرنك في سنتين، مما شكل فضيحة مالية.

وهذا الجدول الإجمالي يبين المبالغ التي قبضها مصطفى خزندار من 1862 إلى 1963.

الجدول 02: المبالغ التي قبضها مصطفى خزندار (1862-1863)

البند	ريال	فرنك
قروض أجنبية	110.000.000	69.000.000
قروض في تونس وديون عائمة	136.000.000	85.000.000
ضريبة سنوية بـ18مليون ريال سنويا (11 مليون فرنك)	126.000.000	77.000.000
مساهمة حربية (60مليون ريال)	60.000.000	37.000.000
مبلغ أرسله السلطان لإعانة الحكومة التونسية لدحض	1.600.000	1.000.000
المجموع	434.992.000	270.000.000

الجدول يظهر استقطاب تونس لقروض كبيرة، سواء من مصادر أجنبية أو داخلية، مع تسجيل 110 مليون ريال (69 مليون فرنك) من القروض الأجنبية و136 مليون ريال (85 مليون فرنك) من القروض الداخلية والديون العائمة. هذا يشير إلى اعتماد كبير على التمويل الخارجي والداخلي لتغطية نفقات الدولة ولتمويل المشاريع التحديث.

الضريبة السنوية التي تبلغ 18 مليون ريال سنويًا (11 مليون فرنك) والتي أدت إلى جمع 126 مليون ريال (77 مليون فرنك) تعكس الجهود المبذولة لزيادة إيرادات الدولة. هذا قد يعكس أيضًا الضغوط المالية التي كانت تواجهها الحكومة التونسية في هذه الفترة.

المساهمة الحربية التي تبلغ 60 مليون ريال (37 مليون فرنك) تشير إلى النفقات العسكرية أو التكاليف المرتبطة بالدفاع والأمن. هذا يمكن أن يعكس التوترات الداخلية أو الخارجية التي كانت تواجهها الايالة خلال هذه الفترة.

المبلغ الذي أرسله السلطان لإعانة الحكومة التونسية والذي يقدر بـ 1.6 مليون ريال (1 مليون فرنك) يعكس الدعم الخارجي الذي استطاعت تونس الحصول عليه لدعم ميزانيتها ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

نلاحظ أن المبلغ الإجمالي تقريبا 435.000.000 ريالاً في فترة سبع سنوات أي 62.500.000 سنويا لحكومة كانت منذ قرون تعيش في رخاء بميزانية تقدر بـ18 مليوناً من الريالات

المجموع الإجمالي للمبالغ التي قبضها مصطفى خزندار يعكس حجم الأموال التي تم التعامل بها خلال هذه الفترة. بالنظر إلى المجموع الإجمالي الكبير، يمكن القول إن تونس كانت تعاني من ضغوط مالية كبيرة وسوء تسيير، ومن خلال معطيات الجدول التي تظهر لنا الديون الكبيرة والأعباء المالية المترتبة على الحكومة التونسية خلال الفترة من 1862 إلى 1863، وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المذكورة المتعلقة بالجباية المفترسة، يمكن استنتاج موقف سكان الأرياف بالتفصيل كالتالي:

سكان الأرياف، وخاصة الفلاحون والملاكون العقاريون، كانوا يواجهون ضغوطًا مالية شديدة بسبب الجباية المفترسة، وهي نظام ضريبي قاسٍ وغير عادل يستهدف الإيرادات من الزراعة بشكل خاص. هذه الضرائب المرتفعة جعلت الحياة الريفية صعبة وأدت إلى تآكل القدرة على العيش للكثير من الفلاحين.

3. أهم النصوص القانونية الإصلاحية في قانوني عهد الأمان ودستور1861.

المدرسة الإصلاحية الزيتونية، بنهجها الإصلاحي الحداثي، كانت رائدة في وضع دستور عام 1861 يمزج بين التقاليد والحداثة. هذا الدستور، إلى جانب عهد الأمان لعام 1857، لقي استحسان الجيل الأول من إصلاحيي تونس لما قدمه من تقنين للسلطة المطلقة للبايات وتأكيد على الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان. شخصيات إصلاحية بارزة مثل ابن أبي الضياف رحبت بمبادئه.[14] "..... **إذ رأوا أن لا عمران ولا نهضة حضارية لإنسان إلا بانتهاج مسالك قانونية عقلانية تخدم مصلحة الإنسان وتضمن حقوقه في الكرامة والأمان من الجورعلى عرضه ونفسه ودينه وماله "... إذ جرت عادة الله أن العمران لا يقع من نوع الإنسان، إلا إذا على أن براءته هي الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يدفع عنه خوف العدوان...**" [15]

سنتناول الأسس الرئيسية لعهد الأمان 1857، الذي يعد أبرزها ضمان حقوق الإنسان في تونس بغض النظر عن ديانته، عرقه، أو لونه. هذا البند يمثل ركنًا أساسيًا في تأسيس حقوق الإنسان، المواطنة، والمجتمع المدني، مواكبًا بذلك المبادئ التي ترتكز عليها الدساتير الغربية المعاصرة والقوانين التحررية. ،"..... **تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق...**". [16]

ونص فصل آخر على إقرار: مبدأ العدل كقيمة إنسانية عليا ولذلك تم التنصيص على مبدأ"... **التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف، لأن استحقاقه لذلك يوصف**

---

[14]- سالم الحامدي: المرجع السابق، ص534

[15]- ابن أبي الضياف – الإتحاف – ج4، ص241.

[16]- ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص242.

الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المسوي يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوي..." [17]

الفصل الحادي عشر من عهد الأمان 1857، الذي طرح تحديات أمام المجتمع التونسي التقليدي، يقر بحق ملكية العقارات للجاليات الأجنبية بما في ذلك الدور، الأراضي، والحدائق، على قدم المساواة مع المواطنين التونسيين. هذا البند، الذي يخالف القواعد التقليدية للقبائل بخصوص عدم التنازل عن الأراضي إلا لأبناء القبيلة، يمثل خطوة نحو توسيع مفهوم المواطنة والملكية داخل الإيالة."... **أن الو افدين على إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدُّور والأجنة والأرضيين مثل سائر أهل البلاد...**". [18]

أقر الباي مجموعة من القوانين الإصلاحية وأدى اليمين على تطبيقها بحضور كبار مسؤولي الدولة وممثلي الجاليات الأجنبية، بما في ذلك القناصل، القادة العسكريون، التجار البارزون، والزعماء الدينيون من اليهود والمسيحيين، مؤكدًا بذلك التزامه بالإصلاحات وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

"**.... فعلى عهد الله وميثاقه أن نجري هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناه... وأشهد الله وهذا الجمع العظيم...**" [19]

محمد باشا باي، المبادر بـ"عهد الأمان"، كلف نخبة الدولة بتفسير مواده ووضع تشريعات تفصيلية لتطبيقه تدريجياً. ومع ذلك، توفي في سبتمبر 1859 قبل رؤية تنفيذ كامل لإصلاحاته، تاركًا مهام الإصلاح لأخيه محمد الصادق باي الذي واصل عملية التحديث، بما في ذلك تأسيس مشروع للخط الهاتفي."**... المعروف بالتلغراف ما بين الجز ائر وتونس.... ولم تظهر لهذا التلغراف في هذه المملكة التونسية فائدة بل حصل منه مصرف زائد لا داعي له ....**" [20].

محمد الصادق باي عزز قانون عهد الأمان، محولًا إياه من ميثاق وطني إلى "قانون الدولة التونسية" كدستور يضمن الحريات والمساواة والعدل. بدأ تحضيره في 19 أغسطس 1860، بكتابة ابن أبي الضياف، وبدأ العمل به في 26 أبريل 1861 بعد عرضه على الإمبراطور الفرنسي لويس نابليون الثالث في الجزائر.

---

[17]- المصدر نفسه، ص242.

[18]- نفس المصدر، ص242.

[19]- ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص242.

[20]- نفس المصدر، ص242.

الدستور، الذي تضمن 104 فصول موزعة على 13 بابًا، لاقى استحسان الإمبراطور الذي أثنى عليه ومنح محمد الصادق باي نيشانًا تقديرًا له.

محمد الصادق باي عزز قانون عهد الأمان، محولًا إياه من ميثاق وطني إلى "قانون الدولة التونسية "[21] ، بدأ تحضيره في 19 أغسطس 1860، بكتابة ابن أبي الضياف، وبدأ العمل به في 26 أبريل 1861 بعد عرضه على الإمبراطور الفرنسي لويس نابليون الثالث في الجزائر[22]. الدستور، الذي تضمن 104 فصول موزعة على 13 بابًا، لاقى استحسان الإمبراطور الذي أثنى عليه ومنح محمد الصادق باي نيشانًا تقديرًا له...."[23] بعد عرضه على الإمبراطور الفرنسي لويس نابليون الثالث الذي أقام معه لمدة أسبوع في الجزائر التي كانت تحت نير الاستعمار الفرنسي إذ ".... **لما وصل (محمد الصادق) الجزائر عظم سلطان الفرنسيين مقدمه وبالغ في تكرمته.... وناوله كتاب القانون (قانون الدولة التونسية) مباشرة من يده ليده.... وأعطاه على ذلك نيشانا وصرح له باستحسان القانون وفوائده بمالا يصدر إلاّ من ملوك الحرية...**" [24]، ونص دستور1861 على مائة وأربعة (104) فصلاً تنتظم في ثلاثة عشر باباً.

ومن بين نصوصه القانونية ما ورد في الباب الثّالث عشر: لرعايا أحبابنا الدّول القاطنين بالمملكة التّونسيّة من الحقوق وما عليهم.

الفصل 112: جميع رعايا الدّول الأحباب لهم التّجارة في كلّ شيء من نتائج المملكة وفي كلّ شيء يؤتى به من خارجها على شرط اتّباع القوانين المرتّبة في الأداء والتّحجير المحكوم على أهل المملكة نصّا سواء.

الفصل113: القاعدة الحادية عشر من عهد الأمان أعطت الرّخصة لرعايا الدّول الأحباب في ملك الرّيع والعقار على شروط سيقع عليها الاتّفاق ومن المعلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم العقد المذكور ولما اعتبرنا ما تقتضيه السّياسة في حالة دواخل المملكة تعين على أن يتيسّر تسريح رعايا الدّول الأحباب للملك بدواخل المملكة خيفة وقوع ضرر ولأجل ذلك يصدر أمر مخصوص بتعيين أماكن بالحاضرة وأحوازها وبلدان الشّطوط وأحوازها محدّدة يملك فيها رعايا الدّول وعلى من يملك في الأماكن المذكورة أن يتّبع القوانين المرتّبة وما يمكن أن يترتّب مثل سائر أهل المملكة.

---

[21]- سالم الحامدي، المرجع السابق، ص538.

نابليون الثالث:1808-1873 رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية، وابن شقيق نابليون الأول التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط سلاح المدفعية نفي سنة1836الى البرازيل ومنها الى

[22]-الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انتقل الى بريطانيا. عاد الى فرنسا 1848بعد سقوط النظام الملكي

[23]- ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص42.

[24]- نفس المصدر، ص42.

4. موقف سكان الأرياف من الإصلاحات الدستورية والادارية:

الأدبيات الإصلاحية التونسية تتفق على أهمية تقييد سلطة الباي المطلقة، من خلال تعزيز دور المجلس التشريعي والاستقلالية القضائية، بالإضافة إلى توسيع حقوق وحريات الأفراد. عهد الأمان (1857) ودستور (1861)، اللذان أحدثا إصلاحات سياسية ودستورية هامة، فتحا آفاقًا جديدة وأثارا آمالًا كبيرة، رغم التركيز على الجانب التوثيقي أكثر من الإجرائي. ومع ذلك، مثلت انتفاضة 1864 بقيادة علي بن غذاهم تحديًا حقيقيًا وأول اختبار عملي للإرادة الإصلاحية ولفهم الإصلاحيين للتقدم الأوروبي كنموذج.[25]

1.4. انتفاضة علي ابن غذاهم 1864 ورفض الإصلاحات:

يتفق معظم المؤرخين على اعتبار الجباية وجور العمال وتعديهم على أملاك الناس وأرواحهم شكلت أحد الأسباب الرئيسية لانتفاضة الأرياف بداية من شهر أفريل 1864، ولكن بعض من المحدثين يؤكد أيضا على دور الإصلاحات في هذه الإنتفاضة إذ أضرت حسب رأيهم بالسكان وبمصالحهم.[26]
فسنتطرق إلى أسباب هاته الانتفاضة من خلال البحث الدقيق في حيثياتها ومطالبها:

التحليل التاريخي لانتفاضة 1864، المعروفة في الأدبيات التونسية بثورة العربان، يكشف عن أسبابها العميقة المرتبطة بالتأثيرات الأجنبية في الاقتصاد والسعي الأوروبي للاستحواذ على مشاريع اقتصادية بالتواصل مع الحكومة. **مشروع ترميم الحنايا بزغوان**، الذي استهدف توفير الماء لتونس، وُصف بالمنفعة، لكنه سرعان ما أصبح مسببًا رئيسيًا للأزمة المالية بالإيالة التونسية.[27]

الوضع المالي في الإيالة التونسية واجه تعقيدات متزايدة بسبب المنافسة بين إنجلترا وفرنسا على تقديم المشاريع للبلاط الحسيني، بالإضافة إلى مشكلات محلية مثل نقص المحاصيل الزراعية. هذا أدى إلى تراجع الإيرادات الضريبية وعجز الإيالة عن تغطية النفقات المتزايدة. تفاقم الوضع مع اللجوء إلى أول قرض خارجي في 1863 والصعوبات المترتبة على سداده، ما دفع بعض المقربين من الباي مثل **نسيم شمامة** إلى اقتراح زيادة ضرائب الإعانة كحل عاجل في ديسمبر 1863[28]

---

[25]- جمال الدين دراويل، الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس: حدود النظر والعمل، ص120.

[26]-كمال جرفال : انتفاضة 1864 رؤى متقاطعة ، أشغال اليوم الدراسي حول : انتفاضة 1864 في ذكراها المائة والخمسين ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بسوسة ، تونس ، 2014 ، ص41.

[27]-كمال جرفال ، نفس المرجع ، ص50.

[28]- ابن أبي الضياف : المصدر السابق ، ج5 ، ص115.

مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن قرار المضاعفة هذا لم يكن قراراً تونسياً مستقلاً بل كان بحسب شهادة مدير المدرسة الحربية ببارادو **بول كامبنون** قرار مفروضاً من قبل الفرنسيين.[29]

وقد مثل هذا القرار شرارة اندلاع انتفاضة1864، واحتجاجا على جملة الأوضاع المزرية لعل من أبرزها تفاقم التدخلات الأجنبية بالإيالة، وهو ما يمكن دراسته من خلال مطالب الانتفاضة، وهي مطالب يمكن اختزالها في ثلاث شعارات: " **كفانا مماليك، كفانا مجبى، كفانا إصلاحات**"، ومطالبة المنتفضين بضرورة التخلي عن دستور 1861 الذي وضع تحت ضغط أوربي خدمة لمصالح أجنبية.[30]

تشير هذه المعطيات إلى أن الأهالي كانوا يبدون توجساً ورفضاً واضحا للتدخل الأجنبي بالإيالة، وهو ما يفسر انضمام منطقة الساحل إلى مسار الانتفاضة بل وتزعمها في بعض الفترات، وذلك رغم ما تميزت به منطقة الساحل قبل الانتفاضة من امتثال شبه مطلق للسلطة المركزية ولقراراتها حيث أن سكان هذه الجهة عُدّوا من أكثر السكان انضباطا في تسديد الضرائب والأداءات الموظفة عليهم.[31]

لاحتجاجات التي بدأت كرفض لقرار زيادة الضريبة الشخصية تطورت إلى معارضة للسياسات العامة للسلطة الحسينية، متهمين إياها بتسليم البلاد للفرنسيين ومطالبين بإقالة الوزير الأكبر مصطفى خازندار[32] ، هذا المطلب كان متوافقًا مع رؤية السياسة الفرنسية التي اعتبرت خازندار غير مناسب للمرحلة الجديدة المتسمة بالربط المالي العميق للإيالة بالنظام المالي الأوروبي. هذا الواقع الجديد أثر على سياسة السلطة المركزية تجاه السكان، مما أدى إلى تفاقم البؤس والفقر بين الأهالي الذين عانوا من نقص في الموارد المالية والدخل، فضلًا عن فقدان فوائض الإنتاج التي استفاد منها الأجانب بشكل خاص.

انتفاضة 1864، وليس 1964، والتدابير التي اتخذتها السلطات ردًا عليها، كان لهما أثر بالغ في تدهور الوضع الاقتصادي بالإيالة التونسية، مما أدى إلى تعطيل الإنتاج بسبب فقدان السكان للموارد الأساسية كالأموال، العقارات، والأدوات اللازمة للعمل، التي انتقلت إلى جهات استغلت الأزمة لتحقيق مكاسب شخصية. تم فرض غرامات كبيرة على المشاركين في الانتفاضة وتغطية نفقات القمع، والتي قدرت بحوالي 100 مليون ريال، مما عمق الأزمة المالية والاقتصادية بالإيالة.[33]

فالتونسيون الذين انتفضوا ضد الظلم ونهضوا للتعبير عن رفضهم لاستئثار الباي وحاشيته ووزرائه بخزينة الدولة على حساب الناس المنهكين هم في نظر الشيخ محمود قبادو قطاع طرق وكفار نعمة وجب

---

[29]- كمال جرفال : المرجع السابق ، ص51.

[30]-كمال جرفال : نفس المرجع ، ص51.

[31]- chater(k) ; insurrection et répression dans la Tunisie du XIXe.

[32]-كمال جرفال : المرجع السابق ، ص52.

[33]-بيتش، سلامة، ثورة بن غذاهم، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1961، ص261.

على " الأمير" التنكيل بهم والفتوى منه جاهزة لتسويغ كل ما يصدر من الباي بشأنهم ولإعطاء العقوبات المتخذة منحهم طابع الشرعية الدينية وعلى نهج شيخ قابادو سار الشيخ محمد السنوسي من متأخري الحركة الإصلاحية التونسية إذ اعتبرت أن انتفاضة على ابن غذاهم حركة بغي وفساد وأن قائدها علي ابن غذاهم "دعي وجلف".[34]

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نجد أن الإصلاحات الدستورية والإدارية التي شهدتها الإيالة التونسية في منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة عهد الأمان في عام 1857 ودستور 1861، كانت تمثل محاولات جادة نحو التحديث والانفتاح على مبادئ الحق والعدل العالمية. ومع ذلك، فإن الانتفاضة التي قادها علي بن غذاهم في 1864 تكشف عن عمق الصراع بين طموحات الإصلاح والواقع الاقتصادي والاجتماعي المعقد بالبلاد. هذا الصراع لم يكن مجرد تعبير عن رفض لقرار ضريبي معين، بل كان استجابة لتراكم الإحباطات من سياسات تبدو أنها أقرب لتقديم التنازلات للقوى الأجنبية على حساب الرفاهية العامة والسيادة الوطنية.

لقد حاولنا من خلال هذه المقالة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتمثلة في الأسباب التي أدت بسكان الأرياف إلى رفض إصلاحات عهد الأمان ودستور 1861 وإلغاء ضريبة المجبى التي أثقلت كاهلهم ورفضهم للتدخل الأجنبي عبر بوابة الإصلاحات الدستورية.

مهما يكن من أمر فإن هذا التحرك الشعبي الذي اندلع في مختلف مناطق البلاد بفعل تأثيرات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة قد أسهم بشكل كبير في التأثير على الأوضاع العامة بالإيالة لما بعد 1864.

وإذ اعتمدنا على الكتابات الوطنية التونسية لتوضيح موقف سكان الأرياف فذلك راجع إلى أن الكتابات الأجنبية قد تعاملت مع حدث الانتفاضة بنوع من البرغماتية في توضيح أسبابها ونتائجها وانعكاساتها على السلطة المركزية نذكر على سبيل المثال: جان قانياج" أصول الحماية التونسية بتونس(1959).

وكذلك نستنتج بأن الانتفاضة الشعبية لسكان الأرياف هو ناتج عن رفض لسياسة الاعتصار الجبائي المفروض من السلطة المركزية وتعد بلا شك اختباراً حقيقيا وعملياً لهذه الإرادة الإصلاحية ومحكا يكشف حدود تطور ذهنية الإصلاحيين في موقفهم من السلطة السياسية التي لم تتغير إلا واجهتها

[34]-السنوسي محمد : مسارات الظريف وحسن التعريف، تح : محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1994، ص161.

الخارجية من ناحية ومن الإرادة الشعبية العامة الناهضة لإعلاء صوتها المطموس واسترجاع حقوقها المهدورة من ناحية أخرى.

بالرجوع إلى هذه الدراسة، يتضح أن دروس التاريخ تقدم لنا فهمًا عميقًا للتعقيدات التي تواجه مسيرة الإصلاح والتطوير. إن التوازن بين مقتضيات العدل الاجتماعي ومتطلبات التطور الاقتصادي والتكامل الدولي يظل تحديًا يستوجب حكمة ورؤية استراتيجية قائمة على فهم شامل للواقع والطموحات المستقبلية. هذه الدراسة، وإن كانت تسلط الضوء على فترة تاريخية محددة، إلا أنها تقدم إسهامًا قيمًا في فهم الديناميات التي تشكل مسارات الإصلاح والتغيير في المجتمعات.

الهوامش:

1. ابن أبي الضياف – الإتحاف – ج4.

2. بيتش، سلامة، ثورة بن غذاهم، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1961.

3. جمال الدين دراويل: الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس: حدود النظر والعمل، ط1، مؤسسة GLD، تونس، 2001، ص11.

4. جمال الدين دراويل، الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس: حدود النظر والعمل.

5. الجنرال الحسين: عسكري وإصلاحي ورجل دولة تونسي من أصب شركسي بيع صغيراً بأسواق الرقيق بإستانبول لمبعوث حسين باي تونس (ت1835) الذي جلبه إلى البلاط الحسيني، التحق بالمدرسة العسكرية بباردو سنة 1840 حيث تتلمذ على يد الشيخ سالم بوحاجب، تقلد عدة مناصب فالدولة فصار أمير الأمراء في عهد أحمد باي ثم رتبة اللواء في عهد محمد باي، للمزيد أنظر: سالم الحامدي

6. خير الدين التونسي: مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب العربي التونسي، ... الثقافة والمحافظة على التراث-بيت الحكمة – تونس2008.

7. خير الدين باشا: مصلح تونسي، شركسي الأصل ولد سنة 1822، يلقب بأبي النهضة التونسية.

8. سالم الحامدي: الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن 19، ط1، مؤسسة، تونس.

9. السنوسي محمد: مسارات الظريف وحسن التعريف، تح: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1994.

10. كمال جرفال : انتفاضة 1864 رؤى متقاطعة ، أشغال اليوم الدراسي حول: انتفاضة 1864 في ذكراها المائة والخمسين ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بسوسة ، تونس ، 2014.

11. نابليون الثالث:1808-1873 رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية، وابن شقيق نابليون الأول التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط سلاح المدفعية نفي سنة1836الى البرازيل ومنها الى الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انتقل الى بريطانيا. عاد الى فرنسا 1848بعد سقوط النظام الملكي

1. chater(k) ; insurrection et répression dans la Tunisie du XIXe.

2. Council of Europe. (2012). Situation in Tunisia. https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-EN.asp?fileid=18956&lang=en

3. Tuncer, N. (2020). Patterns of higher education development: Turkey and Tunisia in a comparative perspective (Publication No. 10091719) [Doctoral dissertation, UCL (University College London)]. UCL Discovery. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10091719/1/Tuncer_19022020_UCL%20Repository.pdf

4. United States Marine Corps. (2004). Tunisia study (MCRP 3-25E). https://www.marines.mil/Portals/1/Publications/Tunisia%20Study_1.pdf